المملكة المغربية
المندوبية السامية للتخطيط

ملخص قياس الرأسمال البشري للمغرب

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقاربتين لتحليل الرأسمال البشري. ترتكز المقاربة الأولى في حساب مؤشر الرأسمال البشري الذي يمكن من قياس قيمته النقدية وفق منهجية البنك الدولي(كاسيلي، 2005) ، على عدد سنوات التمدرس والمردودية الاقتصادية للرأسمال البشري والبقاء على قيد الحياة للأفراد في سن الشغل '15 -ـ 59 سنة'. أما المقاربة الثانية، فهي تتناول الرأسمال البشري من حيث المخزون، ومنحى التطور والتوزيع الاجتماعي، والإدماج والتجربة المهنية، والحركية الاجتماعية والتعليمية، والفوارق الاجتماعية والاستثمار، وذلك اعتمادا على مؤشرات ذات البعد الواحد، كما تم انتقاؤها من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

فحسب مقاربة البنك الدولي، يتم حساب مؤشر الرأسمال البشري بدلالة عدد سنوات تمدرس الأشخاص النشيطين المشتغلين والمردودية الاقتصادية للرأسمال البشري والبقاء على قيد الحياة للأفراد في سن العمل '15 ـ 59 سنة. وهو المؤشر الذي يتم اعتماده لقياس القيمة النقدية للرأسمال البشري في المغرب.

طبقا لهذه المنهجية، بلغ مؤشر الرأسمال البشري 2,983 في سنة 2013. حيث سجل ارتفاعا بنسبة 15,8٪ بين 1991 و2013 وبنسبة 4,1٪ بين 1991 و1999، منتقلا من 2,576 إلى 2,681 وبنسبة 11,3 ٪ بين 1999 و2013 ، منتقلا من 2,681 إلى 2,983. وهكذا، فما يقارب من ثلاثة أرباع منه الزيادة (74.0٪) قد تمت بين 1999 و 2013.

إلا أن هذا المؤشر الذي اعتمده البنك الدولي لا يأخذ بعين الاعتبار كل أوجه المردودية للاستثمار في التعليم والتكوين والتجربة المهنية والصحة وهناك ثلاث مؤشرات أساسية تمكن من التعبير عن مخزون الرأسمال البشري وعن تطوره:

عل مستوى التربية والتكوين،

تصل نسبة السكان البالغة أعمارهم 25 سنة فما فوق والذين يتوفرون على مستوى تعليمي إعدادي أو ثانوي أو جامعي 29,9٪ في 2013. وعلى الرغم مما عرفته هذه النسبة من زيادة قدرها 37,2٪ بين 1999 و2013، فإنها لا تزال أقل من متوسط البلدان ذات مستوى متوسط في التنمية البشرية (47,5٪) وأقل بكثير من المتوسط العالمي (63,6٪).

وعلاوة على ذلك، فقد ارتفع العدد المتوسط لسنوات الدراسة لدى النشيط المشتغل بأكثر من النصف (59,3٪) خلال العقدين الماضيين، منتقلا من 3,2 في 1991 إلى 5,1 في 2013. وبالنسبة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 25 فأكثر، يصل متوسط عدد سنوات الدراسة إلى 4,3 سنوات. في حين يصل هذا المعدل إلى 7,7 سنوات على الصعيد العالمي و إلى 4,1 سنوات في البلدان ذات تنمية بشرية ضعيفة وإلى 5,5 سنوات بالبلدان ذات تنمية بشرية متوسطة.

بخصوص الصحة،

فقد بلغ معدل البقاء على قيد الحياة بالنسبة للسكان المتراوحة أعمارهم بين 15 و 59 سنة 920 في الألف في 2013. وارتفع بنسبة 9,6٪ بين 1988 و2010 ، وهما السنتين المرجعيتين للبحثين الديموغرافيين المتكرري الزيارات. وهو معدل، على عكس مؤشرات التربية، مماثل لمتوسط البلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة، حيث بلغ معدل البقاء على قيد الحياة فيها 880 لكل ألف في 2011.

من حيث الاستثمار في الرأسمال البشري،

فقد تضاعفت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العمومي تقريبا ثلاث مرات (2,9 مرة) بين 1999 و2013 وهو نفس الارتفاع تقريبا الذي عرفته الميزانية المخصصة له من طرف الأسر (2.7 مرة). مما أدى إلى ارتفاع وزن نفقات الأسر على التربية والتكوين في التكلفة الإجمالية للتربية من 16.0٪ إلى 25.1٪ . إلا أن هذا الارتفاع في نفقات التربية لم يواكبه تطور مماثل في عدد المتمدرسين الذي تضاعف 1.4 مرة بين 1999 و2013. وهذا يعني أن التكلفة التربوية للتلميذ قد ازدادت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، حيث تضاعفت أكثر من مرتين (2.4 مرة)، منتقلة من 5088 إلى 12062درهم للتلميذ الواحد سنويا.

وهكذا، فإن وتيرة تطور مؤشرات النتائج في مجال التربية والتكوين بين 1999 و 2013 تظل أقل بكثير من وتيرة تطور مؤشرات المدخلات مثل النفقات العمومية ونفقات الأسر. وهذا يدل على أن مردودية الاستثمار في التربية، في ظل المنظومة التعليمية الحالية، لا تواكب الارتفاع الحاصل في النفقات العمومية في هذا المجال.

في ما يتعلق بمردودية الرأسمال البشري،

إن الاستثمار في التربية والتكوين له آثار ليس فقط على دخل الأفراد وفرص إدماجهم المهني، بل يساهم أيضا بشكل كبير في تطوير أبعاد أخرى للتماسك الاجتماعي مثل الحركية الاجتماعية والتعليمية والإنصاف وتكافؤ الفرص.

وهكذا، فإن الاستثمار في الرأسمال البشري يرفع من دخل الساكنة النشيطة المشتغلة بما في ذلك فئة المأجورين، مع تحسين إمكاناتها الإنتاجية وإنتاجيتها. ففي 2013، بلغ متوسط الدخل لدى أجير يتوفر على مستوى دراسي ابتدائي نصف متوسط الراتب الذي يتقاضاه أجير له مستوى دراسي ثانوي. ويفوق دخل هذا الأخير بنسبة 40٪ دخل أجير له مستوى إعدادي. وأخيرا، يمكن لأجير ذي مستوى تعليمي عالي

من الحصـول، في المتوسـط، على أجـر يضـاعف مـرتين تقريبـا (1.8 مرة) ما يتقاضاه أجير له مستوى تعليمي ثانوي. وفي المتوسـط، تمكن الزيادة بسنة واحدة في عدد سنوات التمدرس من تحسين دخل الأجـير بنسبة 9.6٪. وتتحسن هذه المردودية مع المستوى التعليمي، حيث تبلغ 0.8٪ لكل سـنة في التعليم الابتـدائي و2.4٪ في الإعـدادي و9.6٪ في الثانوي و11.0٪ في التعليم العالي.

على مستوى الإدماج المهني،

تكون الزيادة في عدد سـنوات الدراسـة مصحوبة بزيـادة في الشـغل الناقص والبطالة ومدتها وذلك إلى حـدود 12 سـنة من الدراسـة. وبعـد ذلك، ابتداء من 13 سنة في الدراسة تتحسن فرص الشغل مـع ارتفـاع عـدد سـنوات التمـدرس. في 2013، انتقـل معـدل البطالـة من 2.3٪ بالنسبة للأفراد الذين لا يتـوفرون على أي مسـتوى تعليمي إلى 18.2٪ بالنسبة لمن تتراوح مدة دراستهم من 10 إلى 12 سنة. في حين، يتجه هذا المعدل نحو الانخفاض ليصل إلى 16.9٪ بالنسبة للفـترة الدراسـية بين 17 و19 سنة. وهو نفس منحى التطور الذي يعرفه معـدل الشـغل الناقص.

على مستوى تكافؤ الفرص والحركية الاجتماعية،

يسـاهم الاسـتثمار في الرأسـمال البشـري بشـكل كبـير في تحسـين الحركية التعليمية بين الأجيـال. في 2011، تنتقـل فـرص الوصـول إلى مستوى التعليم الثانوي أو العالي من 11.7٪ بالنسبة للأفـراد الـذين لم يـتردد آبـاؤهم نهائيـا على المدرسـة إلى 89.6٪ بالنسـبة للـذين يتـوفر آباؤهم على مستوى تعليمي عالي.

إن نتائج هذه المعاينة تكتسي أهمية بالغة، لاسيما وأن التعليم والتجربة المهنيـة تشـكلان عـاملين حاسـمين في الارتقـاء الاجتمـاعي. ذلـك أن الحظوظ التي يتوفر عليها شخص نشيط له مستوى التعليم الأساسـي لبلوغ مكانة اجتماعية أفضل من أبيه تفوق بأزيد من مرة ونصف (1.6 مرة) نظيره "بدون مستوى دراسي". ويرتفـع مسـتوى منـه الحضـوض

إلى 4.6 مـرات بالنسـبة للمسـتوى التعليمي الثـانوي وإلى 16.2 مـرة بالنسبة للمستوى التعليمي العالي.

وباختصار، يمكن الارتفاع بسـنة واحـدة في عـدد سـنوات الدراسـة من تحسـين فـرص الارتقـاء الاجتمـاعي بنسـبة 13.7٪ ، في الـوقت الـذي تسـاهم الزيـادة بسـنة واحـدة في التجربـة المهنيـة في تعزيـز فـرص الحركية الاجتماعي التصاعدية بنسبة 12٪.

الفوارق الاجتماعية في مخزون الرأسمال البشري وتوزيعه الاجتماعي،

إن التوزيـع الاجتمـاعي للرأسـمال البشـري المعـبر عنـه بعـدد سـنوات الدراسة لدى الساكنة البالغة أعمارها 25 سنة فما فوق، يتسم بفوارق اجتماعيـة أكـبر من دخـل الأسـرة (قيمـة مؤشـر جيـني هي 0.6327 و 0.4679 على التوالي). ويستحوذ السكان الحضريون (حوالي 60٪ من السكان) على 83.4٪ من الرأسمال البشري والرجال على 60٪ منه.

فخلال الفترة الممتدة بين 1999 و2013، عرف متوسط عدد سـنوات الدراسة ارتفاعا بنسبة 31.4٪ على الصعيد الوطني. وقـد سـجل أعلى ارتفاع له في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سـنة (35.2٪) والنساء (48.2٪) وساكنة العالم القروي (54.8٪)، فيمـا بلغت نسـبة الارتفـاع 23.8٪ بالنسـبة للرجـال و23.2٪ بالنسـبة للسـاكنة بالوسط الحضري. وهذا يعني أن النساء وساكنة العالم القـروي تشـكل مصـدر إمكانـات مهمـة لمراكمـة الرأسـمال البشـري، وبالتـالي تعزيـز الرأسمال غير المادي لبلادنـا، ممـا يمكن من الحـد أكثر من التفاوتـات في مستويات التربية.